

ومال كل الباقي ورثته ومن اسرا وفقد وانقطع خبره ترك ما له حتى
تقوم بينة بموته او يمضي منه يغلب على الظن انه لا يعيش فموتها
فيشهد القاضي ويحكم بموته ثم يعطي ماله من ميرته وقت الحكم
ولموت ميرته المفقود وقت خصته وعملنا في الحاضر من كل شوا
ولو خلف حلاليث او قد يرتحل بالاحوط في حقه وحق غيره فان
حيات وقت بع وجوده عند الموت ورث والا فلا يانه ان لم يكن وارثا
او كان تنفديه وقف الماله وان كان على يديه والمفقد عطفه
عائلته ان امكن حول كره وجه حمله او يورث لها من رهنه
عائلات وان لم يكن له مقده كالادله بخطوا وقيل ان الرث للجل اربعة
البقيين والمخا المشكلا ليرثه كولداه ومعترف قد اكل والاربع
بالبقين في حقة وحق غيره ويوقت المشكوك فيه حتى يتبين
فيه جهنا فرضه وتعيب كزوج هو معتق او ابن عم ورثها
قلت فلو وجد في نكاح الميراث او وطى الشبهة بنت هاجت
ورثت بالبنوة وقبل بها والله اعلم ولو اشتراك اثنتان في حجة
عضوية وازاد احداهما بقرانه اخرى كما بين عم احدها لانه
السدن والباقي لهما فلو كان معهما بنت فلها النصف والباقي لهما

سوا وقيل يفتن به الاخر ومن اجتمع فيه جهنا فرض ورث باقلها
فقطا والقوه بان يجب احدهما الاخرى ولا يجب او يكون اقلهما
فالاول كنت في اختلاف بان نط الميراث او مسلم ام يشبهه فتلقا
والثاني كام في اختلاف بان بطا فتلقا فتلقا **والثالث**
كام في اختلاف بان يطاهن البنت **الثاني** فتلقا فلو لم
امه واخته **وقال** ان كانت الورثة عصباء قسم المال
بالتسوية ان يعضوا كورا او اثنا وان اجتمع الصفا قد كل
ذلك تسوية وعدد ورث المفهوم عليهم اضلى المشيلة وان كان
فيهم ذوفرض وذوفرضين مثنائين والمشبلة من مخرج ذلك
الكسر فخرج النصف اثنتان والثالث ثلثة والرابع اربعة والسادس
سته والثمن ثمانية وان كان فرضان مختلفا المخرج فان داخل
مخرجها فاضل المشيلة اكثرها كسدس وثبت وان توافقا ضرب
وقف احدهما في الاخر **والرابع** اصل المشيلة كسدس
ومن كاصل اربعة وعشرون وان بنا ضرب كل في كل وكان
الاصل ثلث وربيع الامل اثنا عشر كالاصل سبعة اثنتان
وقلته اربعة وستة وثمانية واثنا عشر واربع وعشرون والدي

يعول بها